الاختيار الثوري

مغربية عربية

MAI 1979 مـاى | N° 37 | PRIX : 2,00 F الثمن

الطبقة العاملة المغربية تؤكد دورها الطليعي في الكفاح العادل الذي يخوضه شعبنا ضد الظلم والاستغلال

في غمرة من الحماس والوعي، احتفلت الطبقة العاملة المغربية بعيدها يوم فاتح ماي في غمار تظاهرات جماهيرية كثيفة عمت جل المدن العمالية • لقد عبرت مواكب العمال بشعاراتها ولافتاتها عم مدى نضجها ووعيها والتزامها النضالي رغم القمع والعراقيل والمضايقات• لقد حل فاتح ماي هذه السنة، في ظروف تتميز بارتفاع النضالات العماليةوتصاعد كفاحيتها أمام التدهور المستمر للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية• وليس من باب المغالاة في شيء، القول بأن الحركة النقابية العمالية في المغرب، تمر اليوم بمنعطف تاريخي حاسم• فهاهي ذى الطبقة العاملة المغربية تنفض عنها غبار التجميد والوصاية الذى دأب الجهاز البيروقراطي على فرضه عليها لتحجيم نضالاتها وحصرها في نطاق ضيق قصير النفس• ها هي ذي اليوم تدشن بنضالاتها الكثيفة، انطلاقتها الجديدة لربط نضالها بنضال مجموع الطبقات والفئات الشعبية الكادحة ولتأكيد دورها الطلائعي التاريخي في قيادة مسيرة التحرر والانعتاق من ربقة الاستغلال والقهر والتبعية•

ان الجماهير، اذا كانت قد بذلت وتبذل طواعية وبتفان التضحيات الجسام في سبيل تحرير الاراضي المغربية المحتلة تحريرا كاملا وحقيقيا، فانها في الوقت ذاته تعبر باصرار عن رفضها القاطع لتأدية ثمن الاثراء الفاحش لاقلية من الاستغلاليين والرأسماليين الطفيليين• هذه الاقلية التي ما فتئت تصعد من نهبها واستغلالها لخيرات وطاقات بلادنا لفائدتها ولفائدة الاستعمار الجديد مسخرة في ذلك كل وسائل وأجهزة الدولة وامكانياتها• لقد أرهبتها انطلاقة الحركة العمالية وارتفاع مدها النضالي• فلجأت كعادتها الى سياسة الترغيب والترهيب: فكان تعديل الحكومة

البقية على الصفحة ٢



• وهذا يعني

استعراضات رائعة تترجم النضج والمسؤولية والصمود

انتصار للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رغم القمع والاضطهاد

...قراطي يعبر عن استنكاره للقمع
...ع الكونفدرالية الديموقراطية للشغل

عريضة

من اجل اطلاق سراح المناضلين النقابيين المغاربة

أقبل النظام المغربي على شن حملة قمعية واسعة النطاق حيث تعرض مئات المناضلين المنضوين تحت لواء الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل الى الاعتقال التعسفي كما تم تسريح أكثر من ٥٠٠ معلم واستاذ ورجل الصحة. وسيقدم عن قريب الى المحاكمة ١٥٠ مناضلا نقابيا تحت التهمة الواهية : المس بالامن العام.

وهكذا يخرق النظام المغربي القوانين التي سنها بنفسه ويلجأ الى القمع في أعنف أشكاله من اختطافات واعتداءات وتهديدات وتعذيب ... ويكون بذلك قد كشف القناع عن طبيعته اللاديموقراطية الحقيقية.

نحن موقعو هذه العريضة: **نطالب** باطلاق سراح المناضلين النقابيين فورا، وكذا مجموع المعتقلين السياسيين بالمغرب، واحترام حق التنظيم النقابي والحقوق الديموقراطية الفردية والعامة.

الموقعون

* أنطون حتى - **فيدرالية النقابات العالمية** F.S.M.
* تكويبان كدى - **اللجنة الفيتنامية للتضامن مع الشعوب الاسيوية الافرقية**
* جاك بلاش - **الكاتب العام لفيدرالية الديكوليين التقدميين**
* النورى عبد الرزاق - **الكاتب العام لمنظمة التضامن مع الشعوب الافرقية الاسيوية**
* ايف كروش - **عضو مجلس السلام العالمي**
* كلود جاتينيون - **الكاتب العام لجمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية**
* محمد أسيف - **عضو منظمة السلام والتضامن الافغانيستانية**
* جيريش ميترا - **منظمة السلام والتضامن الهندية**
* آمخيز - **عن المؤتمر الوطني الافريقي (A.N.C.) - جنوب افريقيا**
* سعيد حفيانة - **عن مؤتمر الشعب العام - الجماهيرية**
* كيمينيش - **الكاتب العام للجنة التضامن الهنغارية**
* راندر ياماسيفيلو - **عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي بمدغشقر**
* جان سورى كانال - **أستاد بجامعة باريس**
* جان دريش - **استاد بجامعة باريس**
* جيرار دوبيرنيس - **استاد بجامعة جرونوبل**

●

بيان

جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية A.F.A.S.P.A.
الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.)
النقابة الوطنية للتعليم العالي (S.N.E.S. sup)
وجمعية الحقوقيين الديموقراطيين (A.F.J.D.)

أصدرت المنظمات والجمعيات التقدمية الفرنسية المذكورة أعلاه بيانا تحت عنوان : "التضامن مع المناضلين النقابيين" ذكرت فيه بظروف القمع التي تسود حاليا المغرب من جراء تعسفات النظام وخرقه للقوانين التي سنها هو نفسه ولجوئه الى تطبيق القوانين التي خلفها الاستعمار وممارسة الاضطهاد بشتى الوسائل ضد مناضلي الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل وتنظيم المحاكمات الصورية.. كما عبرت عن تضامنها المطلق مع المناضلين النقابيين ووجهت النداء لكل القوى التقدمية والديموقراطية للتضامن مع كافة المعتقلين ومساندة قضيتهم مساندة فعالة.

الشهيد اكرينة محمد :

صمود حتى آخر نفس

في غمرة الاعتقالات وحملات التعذيب الوحشية التي عمت كل أرجاء المغرب، سقط الشهيد اكرينة عضو الشبيبة الاتحادية على يد زبانية النظام. لقد كان الشهيد مثال المناضل الملتزم بقضايا شعبه المتفاني في خدمتها بوعي وحماس وسيظل كذلك مثالا حيا في ذاكرة الشبيبة المغربية.

لقد برهن من خلال نضاله وممارسته عن اخلاصه والتزامه بنضال الجماهير الكادحة وبنضال الشعب الفلسطيني البطل.

ان قتلة الشهيد اكرينة ، قتلة عمر بنجلون والتنونتي وسعيدة المنبهي وزايدي ابراهيم بالامس القريب، ليظهرون عبر جريمتهم الشنعاء هاته، عن خوفهم من كل زهرة أمل ينجبها شعبنا، لقد كشفوا القناع مرة أخرى عن حقيقتهم السافرة.

عهدا للشهيد ولكل شهداء الشعب المغربي على الاستمرار على درب النضال والتضحية لفرض طموحات الجماهير الكادحة.

بقية الصفحة ١

وتشكيل مجلس أمن شكلي وتنظيم مهزلة الحوار وزيادة في الاجور لا تقارب حتى الحد الادنى المطلوب (١٠٠٠ درهم شهريا) ; ومن جهة ثانية سلطت أجهزتها القمعية على المناضلين النقابيين في مختلف أنحاء المغرب . لكن ، لا الاجراءات الديماغوجية ولا الحملة القمعية الشرسة استطاعت أن تخنق المد النضالي العارم ولا أن تشل نضالية الطبقة العاملة أو تكسير منظمتهاالكونفيدرالية الديموقراطية للشغل .بل على العكس من أظهرت الكونفيدرالية حضورها النضالي الكثيف وأكدته في تظاهرات فاتح ماى وأبرزت العطف الجماهيرى الواسع الذى استطاعت أن تلفه حولها بنضاليتها .

ان الطبقة العاملة المغربية مصرة كل الاصرار على فرض مطالبها العادلة. لقد كسرت طوق الوصاية والاحتواء لتشق بوعي ومسؤولية طريق الثقة والاعتداد بالنفس والاعتماد على القدرات الذاتية وتفجيرها بايمان مطلق بعدالة قضيتها: قضية التحرر وارساء أسس السيادة الشعبية.

ميلاد الحركة النقابية العمالية المغربية

كان للتوغل الاستعمارى في المغرب انعكاسات على البنية الاقتصادية والاجتماعية. ففي اطار استغلال طاقات البلاد ونهب خيراتها، عمد المستعمر الى زرع هياكل رأسمالية في المجتمع ترتبت عنها تحولات اقتصادية واجتماعية هامة تجلت على الخصوص في ظاهرة الهجرة المكثفة من البادية الى المدينة وتشكيل طبقة عاملة فتية. وكان من الطبيعي أن تظهر بوادر حركة نقابية مغربية، تحت ضغط الازمة الخانقة وتعاسة الواقع اليومي للعمال وغياب أدنى الحقوق النقابية والتشريعات المعمول بها.

لقد تصاعدت النضالات المطلبية للعمال المغاربة جنبا الى جنب مع العمال الفرنسيين والاسبان، وتحققت انتصارات أولية كتحديد وقت العمل في ثمان ساعات وتحديد الحد الادنى للاجور وغيرها. وقد عرفت هذه الحركة النقابية الجنينية تطورا هاما في مرحلة الاربعينيات على الخصوص مع نهوض وانتشار الحركة الاستقلالية واحياء فرع الكونفيديرالية العامة للشغل الفرنسية (سي.جي.تي) التي منعت سنة ١٩٤٠، وسيتعزز هذا التطور بتحويل هذا الفرع سنة ١٩٤٦ الى الاتحاد العام لكونفدرالية النقابات المغربية. وفي غمرة النضال الوطني ضد المستعمر اتخذ الاتحاد العام قرارا سنة ١٩٥٠ يسجل فيه نضاله في اطار رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال. لقد شكل هذا القرار تحولا نوعيا هاما، اذ كرس بشكل واضح ربط نضال الطبقة العاملة الفتية بنضال الحركة الوطنية ككل من أجل فرض الاستقلال والسيادة الوطنية وبناء مجتمع جديد.

ان الطبقة العاملة المغربية ساهمت بشكل فعال في النضال الوطني ضد الاستعمار وشكلت رافدا أساسيا من روافد الحركة الوطنية وأحد المرتكزات الهامة للمقاومة في المدن. لقد تمكنت بنضالاتها ومواقفها الوطنية الشجاعة من أن تثبت في عدة مناسبات حضورها النضالي الكثيف. وقد حاول الاستعمار ضرب صمود الطبقة العاملة وتعطيل كفاحيتها بقمع وحشي ومنهجي كما كان الشأن في قمعه لمظاهرات الاحتجاج على اغتيال الشهيد فرحات حشاد. لكن مناورات وضربات المستعمر لم تزد الا في حشد عزيمة العمال وتقويتها، خاصة وأن هذه الفترة عرفت مدا نضاليا عارما بفعل انطلاقة العمل المسلح ضد المستعمر وتصاعد النضال على مستوى المغرب العربي ككل، وبداية أشكال من العمل الوحدوى بين حركاته المناضلة.

ان تأسيس الاتحاد المغربي للشغل لم يكن ادن مبادرة معزولة أو خطوة فوقية قررتها مجموعة أشخاص. لقد جاءت انتفاضة ٢٠ مارس ١٩٥٥، لتتوج مسيرة نضالية حافلة في غمار غليان شعبي ضد المستعمر. وهكذا تحول القرار الذى اتخده الاتحاد العام لكونفدرالية النقابات المغربية في موءتمره الرابع، والقاضي بضرورة تأسيس نقابة مركزية مغربية مستقلة.. تحول هذا القرار الى واقع ملموس لم يجد المستعمر بدا من الاعتراف به. جاء الاتحاد المغربي للشغل ادن، كمكسب لنضال الحركة الوطنية عموما والطبقة العاملة خصوصا ضد المستعمر.

الانحراف القيادى وتجميد النقابة العمالية

في جو الحماس الشعبي الذى تلا الاعلان عن الاستقلال الشكلي بعد اجهاض المد التحررى باتفاقية ايكس ليبان، شهدت النقابة العمالية توسعا ملحوظا وسريعا في صفوفها. غير أنها بالمقابل تعرضت لعملية تمييع مهدت لانحراف القيادة البيروقراطية عن مسيرة النضال والارتباط بحركة التحرر. ويمكن تلخيص هذه المسألة في عوامل ثلاث :

١ — ان التوسع الكبير والسريع في قاعدة المنظمة لم يصاحبه تأطير تنظيمي محكم ومظبوط وفق هيكلة تنظيمية محددة.

٢ — ان أغلب المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة في هذه الفترة، من سلم متحرك للاجور وغيرها، لم تأت نتيجة نضالات مطلبية وانما جاءت كاجراءات ومبادرات من الجناح التقدمي في الحكومة الوطنية آنذاك. وهذا يعني أن المكاسب لم تكن محور تعبئة نضالية في صفوف الطبقة العاملة، الشيء الذى كان من شأنه أن يرفع من وعيها وينمي من كفاحيتها وأن يزيل وضع الغموض الذى كان يسود حقيقة التناقض مع الحكم.

٣ — تعرض المنظمة العمالية لحملة احتواء

←

واسعة النطاق من طرف النظام، تجسدت في التسهيلات والمساعدات التي قدمها النظام للنقابة من مقرات ومساعدات مادية وتفريغ المسيرين للعمل النقابي..الخ. ان هذه التسهيلات جعلت من المنظمة بقرة حلوب لمجموعة كبيرة من الانتهازيين ومطية لاثرياء الاستقلال.

ان مجمل هذه العوامل ستؤدي في الجو السائد آنذاك الى تحريف المنظمة النقابية عن مسارها النضالي الحقيقي تدريجيا.

لقد أبرز الجهاز البيروقراطي في وقت مبكر عزمه على محاباة "ولي نعمته". ففي ١٩٥٩، سارع الجهاز الى توقيف الاضراب التلقائي الذى شنه عمال الفوسفاط احتجاجا على اعتقال قادة المقاومة، كما تواطئ مع الادارة سنة ١٩٦١ لاجهاض اضراب نقابة الوظيفة العمومية. وبموازاة ذلك عمد الى شن حملة "تطهيرية" للنقابة ضد المناضلين النقابيين المخلصين وتطويقهم بجيش البيروقراطيين المستفيدين من الامتيازات المادية الهامة التي أصبح يوفرها العمل النقابي.

لقد استعمل النظام الفترة التي أعقبت الاعلان عن الاستقلال لتنظيم نفسه وبناء أجهزته القمعية وتصفية المقاومة وجيش التحرير، انتهاء باقالة الحكومة الوطنية وفتح الصراع وتصعيده بشكل مكشوف ضد حركة التحرر المتجسدة آنذاك في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وهكذا، ما أن دقت ساعة الحسم وأصبحت القطيعة مع النظام واقعا ملموسا حتى كان الجهاز البيروقراطي قد حول الاتحاد المغربي للشغل الى "امارة" في موقع ذيلي بالنسبة للنظام القائم. وسيكرس هذا التوجه في المؤتمر الثالث للنقابة سنة ١٩٦٣، باعلان سياسة الخبز: فصل النضال النقابي عن النضال السياسي. لكن مسار الامور سيبرز بما لا يدع مجالا للشك، عجز وفشل الجهاز في خوض غمار الصراع النقابي نفسه. فالمشكل لم يكن مشكل استقلالية النقابة عن الحزب، ولكنه كان مشكل استقلالية النقابة عن الحكم. ان فصل النضال النقابي عن النضال السياسي ــ أو على الاصح ادعاء ذلك ــ هو سياسة في حد ذاته. سياسة انتهازية قوامها فرض الوصاية على الطبقة العاملة مقابل امتيازات ومكاسب، وعزلها عن نضال الجماهير الشعبية الكادحة. ان سلوك مثل هذه السياسة استلزم من الجهاز ضرب كل مظاهر الديموقراطية في الحياة الداخلية للنقابة، بل، ذهب أبعد من ذلك، في استخدام وسائل خسيسة لضرب القواعد العمالية وأطرها الصلبة مستخدما في ذلك عصاباته الخاصة على الطريقة الامريكية ومستعينا بجهاز الدولة.

ان الامثلة حية وكثيرة، فقد عانت القواعد العمالية تجربة مريرة مع الجهاز البورصوى طوال سنوات، والمواقف المخزية في عدة قضايا، كثيرة هي الاخرى. تكفي الاشارة الى اختطاف الشهيد عمر بنجلون وتعذيبه ورميه في عرض الطريق والى الموقف الذى اتخذه الجهاز من قضية اختطاف المهدى واتهامه بالمتاجرة بالمخدرات. الامثلة كثيرة والوقائع عديدة لا يكفي المجال هنا لعرضها.

ان القول بأن المشكل هو مشكل استقلالية المنظمة عن الحكم وربطها بنضال أوسع الجماهير الشعبية يعني أن الصراع ضد الجهاز البيروقراطي لم يعد ــ ولم يكن ــ صراعا سياسيا عاديا في اطار منظمة جماهيرية بين مختلف مكوناتها واتجاهاتها. ان محور الصراع كان ولا يزال هو أن تكون الطبقة العاملة أو لا تكون. أن تأخد مكانها الطبيعي في نضال شعبنا ضد الطبقة الاقطاعية الرأسمالية أو أن تظل بمعزل عن هذا النضال. هذه هي الاشكالية التي تصدت لها القواعد العمالية بنضالها وتضحياتها من أجل اقرار حياة ديموقراطية داخل النقابة ونفض غبار التجميد والتقوقع.

ان القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل تتحمل مسؤولية تاريخية جسيمة في تعطيل نضال الطبقة العاملة وبالتالي فتح ثغرة خطيرة في نضال جماهيرنا الشعبية ضد أعدئها الطبقيين، كما تتحمل كامل المسؤولية في تقسيم وتشتيت الطبقة العاملة واضعاف التعبئة في صفوفها واعطاء نفس نسبي للنقابات المختلقة كالاتحاد العام للشغالين.

الحركة التصحيحية :
انبعاث للطبقة العاملة.

ان أزمة الاتحاد المغربي للشغل لا تنحصر في قضية الديموقراطية الداخلية، ولكنها تتعداها لتشمل موقع الطبقة العاملة ودورها ومفعولها في النضال العام ضد النظام القائم. ان ادراك هذه المسألة واستيعابها والوعي بأبعادها ومدلولاتها السياسية، يظهر كم هو مغلوط وتبسيطي تصوير الحركة التصحيحية التي دشنتها النقابات الوطنية كتقسيم للمنظمة النقابية وتفتيت لوحدة الطبقة العاملة.ان طرح الامور بهذا الشكل المجرد تجاهل لحقائق ووقائع دامغة.

أولى هذه الحقائق، هي أن الجهاز النقابي عندما يصبح غاية الغايات ويتحول الى هدف في حد ذاته للعناصر المسيطرة عليه، فان المنظمة النقابية تكف عن أخد محتواها الحقيقي وعن أداء دورها كأداة لفرض المطالب المادية والمعنوية للطبقة العاملة، والرفع من مستوى وعيها. أى أنها تفقد علة وجودها خاصة، اذا ما عزلت عن مجموع القوى التقدمية ونضالاتها.

الحقيقة الثانية، هي أن تشتت الطبقة العاملة وضعف مردودية نضالها يرجعان لمسؤولية الجهاز البيروقراطي. فغياب أدنى حد للديموقراطية داخل المنظمة والتواطئ المكشوف للقيادة النقابية مع الادارة في قمع نضالات العمال واجهاضها وغياب الديناميكية النضالية، كلها عوامل صبت في مجرى واحد: اضعاف تعبئة الطبقة العاملة وتأطيرها، وسهلت بالتالي مناورات الحكم الرامية لتشتيت صفوفها.

والحقيقة الثالثة، هي أن الوحدة في غياب الديناميكية والحيوية النضالية وفي غياب مساهمة العمال في صنع القرارات وبلورتها، تصبح مجرد طرح استهلاكي، فلا وحدة نضالية في ظل الجمود والانتظار. فالوحدة ليست غاية في حد ذاتهاوانما وسيلة لتحويل طاقات العمال الى قوة فعالة وفاعلة بالنضال وللنضال. ان الوحدة لا تأخد معناها الحقيقي المتكامل الا في معمعان النضال ومن خلاله.

الحقيقة الرابعة هي أن أهمية المنظمة النقابية وكفاحية الطبقة العاملة لا تقاس بتعدد النضالات فحسب، فالاهم من ذلك هو، محتواها وشموليتها ومدى ارتباط نضالها بنضال أوسع الجماهير الشعبية ارتباطا جدليا مستمرا.
لقد شهد المغرب العديد من النضالات العمالية. فالطبقة العاملة رغم محاولات التطويق من جانب الجهاز البيروقراطي، لم تلن قناتها ولا تصميمها على فرض مطامحها. فالواقع المعاشي أعند من كيد الكائدين. ان مسيرة النضالات المطلبية في تصاعد مستمر وفي مختلف القطاعات

والمرافق وفي جل الانحاء ان لم تكن في كلها. لكن النضالات المعزولة والنضالات العفوية والنضالات الضيقة الافق، لا يمكن أن تقوم مقام النضال المنظم المتكامل الذى يربط ما هو نقابي محض بالواقع السياسي العام. أى أنها باختصار لا يمكن أن تؤدى دور النضال النقابي الثورى الذى يجب أن تلعبه الطبقة العاملة.

من التبسيطي جدا، تصوير الحركة التصحيحية ادن، كتقسيم وتشتيت لوحدة الطبقة العاملة. ومن الخطأ أيضا اعتبارها قرارا فوقيا تحكمت فيه عوامل ظرفية عابرة. ان المسألة الاساسية التي تجب الاشارة اليها والتأكيد عليها هي أن الحركة التصحيحية قاعدية عمالية أساسا. انها مبادرة قواعد عمالية حنكتها التجربة والمعناة طوال سنوات من الصراع ضد الجمود والوصاية البيروقراطية. انها انبعاث الطبقة العاملة.

ك.د.ش: استمرار خلاق لانتفاضة مارس ١٩٥٥

ان ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل تتويج للصراع الذي خاضته قواعد الاتحاد المغربي للشغل وأطره المناضلة ضد الانحراف البيروقراطي التجميدي. ان مقاومة القواعد للسياسة التخاذلية التي نهجتها القيادة البيروقراطية، أخدت أشكالا متعددة ومتنوعة، ومتفاوتة من حيث الحجم والتأثير.

انطلقت هذه المقاومة من زاوية خلق ديناميكية نضالية تجرف معها رواسب التجميد والانتظار. لقد كان أول شكل منظم لها هو، تأسيس الجامعة الوطنية للبريد سنة ١٩٦٣ والذى تلاه تأسيس النقابة الوطنية للتعليم سنة ذ ذ: ١، مع التأكيد على الانتماء الى الاتحاد المغربي للشغل في قوانينها الاساسية. وهناك الجامعة الوطنية لعمال البلديات التي تأسست في نهاية الخمسينات في اطار الاتحاد. وتجربة هذه الجامعة غنية وحافلة. فرغم مؤمرات النظام ضدها، على شكل ضغوط وقمع واغراءات مادية وارتشاء بعض المسيرين النقابيين وتحويل البعض الاخر الى وظائف ثانية.. رغم كل هذا صمدت الجامعة الوطنية لعمال البلديات وواصلت صراعها ضد التجميد والانتظار. وما أن شعر الجهاز البورصوى ببداية انفلات زمام المبادرة من يده في هذه الجامعة حتى بادر الى شن حملة هجومية وبخاصة في منتصف الستينات. واستخدم في ذلك كل الوسائل والاساليب من خرق لابسط المبادئ الديموقراطية الى الاعتداءات الجسدية على النقابيين وتضييق الخناق عليهم وتمييع الهيكل التنظيم هاته وغيرها، ع

العمالية واصرارها رغم العراقيل على تصحيح مسار المنظمة النقابية. لقد أكد هذا الصراع من جهة ثانية استماتة الجهاز البورصوى على الحفاظ على الاتحاد المغربي للشغل كواجهة وواجهة فقط. لقد أكد هذا الصراع الطويل – ان كان هذا في حاجة الى التأكيد – أن الصراع ليس بين أغلبية وأقلية يتم حسمه بمسطرة ديموقراطية عادية. فالجهاز البيروقراطي كان وسيظل أقلية محدودة في وجه الاغلبية الساحقة التي تشكلها القواعد العمالية.

ان تجربة الوحدة الفوقية بين القيادة النقابية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة ١٩٦٧، أظهرت هي الاخرى، كم هو وهم تصور حل اشكالية الطبقة العاملة المغربية بتعاقدات وترضيات فوقية. لقد تبلورت قناعات القواعد العمالية مع تطور الصراع، بعدم الجرى وراء سراب الديموقراطية داخل الاتحاد المغربي للشغل. خاصة وأن "وحدة" الاطار النقابي أصبحت بالملموس لا تمت للواقع العنيد بصلة: وحدة شكلية في ظل الجمود. ومع احتدام الازمة العامة في البلاد وانعكاساتها الخطيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاوسع الفئات الشعبية الكادحة، أصبح تجاوز الواقع المأساوى الذى تردت اليه المنظمة، ضرورة مضاعفة. فكان تفجير مسلسل التصحيح لاعادة ربط نضال الطبقة العاملة بنضال حركة التحرر والتقدم ببلادنا. ان ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل هو ثمرة مخاض عسير انتهى ببناء الاطار النقابي السليم في اطار استمرارية انتفاضة مارس ١٩٥٥. الاستمرارية المبدعة والخلاقة على أساس مبادئ واضحة: الاستقلالية والجماهيرية والديموقراطية والتقدمية. مبادئ تأخد يوما بعد يوم محتوياتها الحقيقية وتكتمل معانيها من خلال النضال والمعاناة. وهكذا أصبحت وحدة الاطار النقابي امكانية ملموسة وواقعية ولم تعد مجرد شعار فضفاض.

لقد أثبت المنظمة الفتية في ظرف خمسة شهور، صحيتها وسلامتها، وأبرزت مدى الطاقات والقدرات الذاتية الكامنة المتوفرة لدى الطبقة العاملة والتي لم يستطع غبار الانحراف والتجميد أن يخنقها. لقد أظهرت الكونفدرالية بنضالاتها وتضحيات مناضليها وأطرها، قدرات شعبنا على العطاء وبذل الغالي والنفيس اذا ما وجد البوثقة التنظيمية التي تعبر عن مطامحه وتعمل على ترجمتها الى واقع ملموس.

النقابات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية

(حسب الترتيب الزمني لتأسيسها)

النقابة الوطنية للتعليم	٢٠ فبراير ١٩٦٦
النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط	٢٨ نونبر ١٩٧٦
النقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٨/٧ يناير ١٩٧٨
النقابة الوطنية للسكر والشاى	٥/٤ مارس ١٩٧٨
النقابة الوطنية للماء والكهرباء	٣٠/٢٩ يوليوز ١٩٧٨
النقابة الوطنية للصحة العمومية	٢/١ يوليوز ١٩٧٨
النقابة الوطنية للسكك الحديدية	٢/١ يوليوز ١٩٧٨
النقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز	١٥/١٤ أكتوبر ١٩٧٨
النقابة الوطنية لعمال ومستخدمي البلديات	٢٨/٢٧ يناير ١٩٧٩
النقابة الوطنية للتبغ	١١/١٠ مارس ١٩٧٩
النقابة الوطنية لمستخدمي الفلاحة	٣١ مارس/١ أبريل ١٩٧٩

بالاضافة الى العديد من المكاتب المحلية في القطاعين العام والخاص

واسعة النطاق من طرف النظـ

الدور الطلائعي للطبقة العاملة

ان التشكيك في الدور الطلائعي للطبقة العاملة، غالبا ما ينطلق من ضعف عددها أو من كون العمال الصناعيون قلة ضمنها. ان هذا التشكيك الذى يأخد اسم البحث عن خصوصيات المجتمع واعتبار ايديولوجية الطبقة العاملة كثرات أوروبي غربي، يستهدف تغطية وتبرير الاختيارات الاصلاحية ايديولوجيا وتنظيميا.

ان الطبقة العاملة ليست موءهلة للعب دورها الطلائعي التاريخي بحكم قوتها أو ضعفها الكمي ولكن بحكم موقعها في الانتاج في الواقع الاقتصادى والاجتماعي الحالي وبحكم الدور الطليعي المنوط بها في مرحلة تشييد الاسس الموضوعية والذاتية للبناء الاشتراكي، انطلاقا من أن بناء القاعدة الصناعية الثقيلة حلقة أساسية في النضال ضد التخلف والتبعية.

ان موقع الطبقة العاملة في سياق الانتاج الرأسمالي التبعي يجعلها في مواجهة مباشرة مع أساليب الاستغلال الرأسمالية ومع الامبرياليةوالطبقة السائدة بالتالي. ان هذا الموقع الذي يشمل القطاعات والشرايين الاقتصادية الاكثر أهمية وحيوية في مسلسل الانتاج، هو الذى يوءهل الطبقة العاملة للتصدى لدورها الطليعي.

كما أن تمركز الانتاج في هذا النطاق الحيوى، له أهمية قصوى، سواء من حيث قوة النضالات وفعاليتها ومدى تأثيرها أو من حيث الامكانيات التي يوفرها لشحد الوعي الطبقي للعمال ولتنظيمهم سياسيا.

وهذا الموقع في سياق الانتاج وشروطه يجعل من الطبقة العاملة الاقدر أكثر من غيرها على تبني الايديولوجية الثورية والتحرر من الطموحات البورجوازية وذات المصلحة أكثر من غيرها في التغيير الجدرى.

أما مسألة ضعف الوعي الطبقي في صفوف العمال، فهذه مسألة موضوعية، اذ أن الطبقة العاملة ليست قادرة لوحدها وبالاعتماد على نفسها أن تكسب وعيا طبقيا شاملا كاملا. ان الوعي الطبقي بشكله المتطور يأتيها من خارجها، أى من فئة المثقفين الثوريين، فضلا عن أن تركيبتها ليست كلا متجانسا وهي من حيث تكوينها في تطور دائم بفعل ظاهرة التفقير المستمر. ان الوعي الطبقي ليس طبخة جاهزة، وعملية شحذه وتطويره في صفوف الطبقة العاملة مهمة أساسية ودائمة مطروحة على عاتق القوى الثورية.

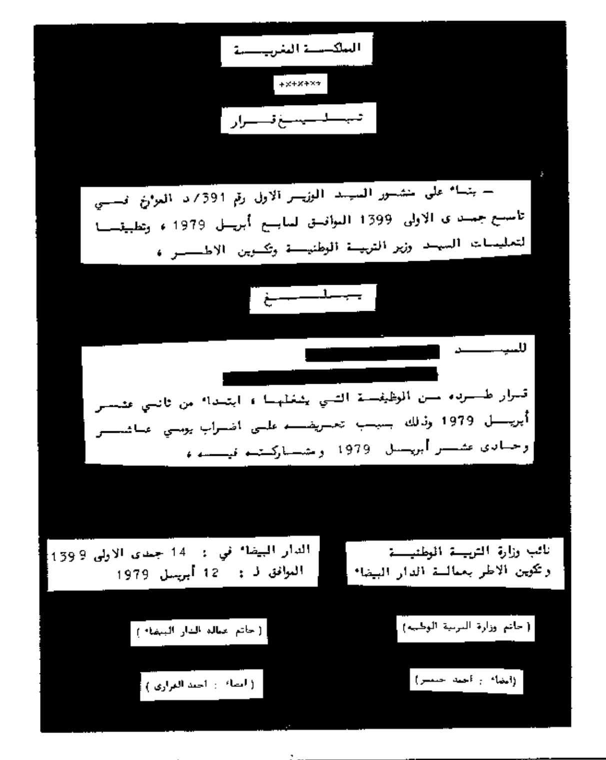
ان ما يميز مجتمعنا عن المجتمع الاوروبي الغربي، هو أساسا غلبة الفلاحين الذين يشكلون قاعدة الثورة واحتياطها الكبير لكن هذا التمايز لا يغير في شيء من الدور الطلائعي للطبقة العاملة، بل بالعكس فانه يزيده أهمية والحاحا. وذلك لان قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني الديموقراطي هي الضمانة الاساسية للدفع بهذا النضال الى مداه وبعده الاكمل: بناء المجتمع الاشتراكي. ان هذا التمايز لا يلغي كما قلنا الدور القيادى للطبقة العاملة ولكنه يبرز الاهمية القصوى للتحالف بين العمال والفلاحين الفقراء.

لقد عمل النظام باستمرار – الى جانب حرصه على عزل البادية المغربية عن أى عمل نقابي أو سياسي – على تقليص وتشتيت الطبقة العاملة، ولعل أبلغ هذه المعالم تتجلى في ظاهرة التصدير المستمر لليد العملة الى الخارج.

وقد صبت سياسة البيروقراطية النقابية في اتجاه عزل الطبقة العاملة عن النضال السياسي العام ضد الطبقة السائدة. وجعلت من نفسها بالتالي من منطلق وصايتها على المنظمة العمالية، صمّام أمان بالنسبة للنظام لذلك كانت مواجهة البيروقراطية ولا تزال، تتعدى اطار اللغط الفوغائي حول مفهوم استقلالية النقابة عن الحزب، بقدر ما هي صراع حول موقع الطبقة العاملة ودرها الطليعي في نضال الجماهير الكادحة. فاستقلالية المنظمة النقابية لا تعني افراغها من كل نضال سياسي وجعلها قلعة محضة معزولة.

كيف يمارس النظام الاضطهاد ضد المناضلين النقابيين في ظل الديموقراطية المخزنية

*** الوثيقة التالية هي قرار صادر عن وزارة التربية ووزارة الداخلية، وهي عبارة عن مجرد منشور تم بموجبه طرد أزيد من ٧٠٠ موظف من رجال التعليم والصحة وذلك كقرار تعسفي يستهدف المناضلين النقابيين ويخرق بشكل سافر قوانين الوظيفة العمومية التي سنها النظام نفسه.. وتعبير واضح على ممارسة الظلم والاستبداد من طرف نظام لا يحترم أبسط حقوق المواطنين.**



المملكة المغربية

+×+×+××

تبليغ قرار

– بناء على منشور السيد الوزير الاول رقم 391/د المؤرخ في تاسع جمدى الاولى 1399 الموافق لسابع أبريل 1979، وتطبيقا لتعليمات السيد وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر،

بلغ

للسيد [redacted]

قرار طرده من الوظيفة التي يشغلها، ابتداء من ثاني عشر أبريل 1979 وذلك بسبب تحريضه على اضراب يومي عاشر وحادى عشر أبريل 1979 ومشاركته فيه،

نائب وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر بعمالة الدار البيضاء

الدار البيضاء في : 14 جمدى الاولى 1399
الموافق ل : 12 أبريل 1979

(خاتم وزارة التربية الوطنية)

(خاتم عمالة الدار البيضاء)

(امضاء : احمد حمسر)

(امضاء : احمد العرارى)

الصحراء المغربية : استمرار المساومات في غياب الشعب

اتسمت الساحة السياسية والديبلوماسية في الاونة الاخيرة ، بتحركات عديدة في اتجاه ايجاد "حل بين الاطراف المعنية" في قضية الصحراء المغربية ، وكثرت الاشاعات و "الاقتراحات" في شأن "الحلول" الممكنة ٠

ودون الدخول في تفاصيل اللقاءات بين أقطاب الديبلوماسية الاستعمارية الجديدة ومخاطبيها المحليين ، وأدوار الوسطاء من كل حذب وصوب ، يجدر بنا التأكيد على الملاحظات التالية :

١) ان المأزق الذى آلت اليه قضيتنا الوطنية ، هو مأزق حقيقي ومستعصي ، والمسؤولية كل المسؤولية في ذلك ترجع من جهة الى السياسة الرجعية التي اتبعها النظام المغربي بلجوئه الى المساومة مع الاستعمار الجديد والامبريالية والتخلي عن أجزاء من ترابنا الوطني جنوبا وشمالا ، واقحام قضيتنا الوطنية العادلة في سوق المقايضات والتبعية لدوائر الرأسمال العالمي٠ ومن جهة ثانية: القوى الانفصالية التي نصّبت الشعب المغربي عدوا لها ، ودأبت على التشبث بمشروعها الانفصالي الذي لا علاقة له بمصالح شعوب المنطقة ونضالها ضد الاستعمار والرجعية ، وبالاحرى مصالح الامة العربية التواقة الى انهاء التجزئة وبناء الوحدة٠

وبهذا التحديد للمسؤولية التاريخية في الاطروحتين الخاطئتين ومن عمل على ممارستهما٠٠ يظهر جليا أن الشعب المغربي بريء كل البراءة من الاوضاع المتأزمة الراهنة التي تهدد بالحرب الكارثة بالنسبة لمجموع المنطقة ، ولا يتحمل فيها أى قسط من المسؤولية ٠

لقد عبرت الجماهير المغربية منذ زمان غير يسير على تشبثها بوحدتناالترابية وعزمها على استكمال السيادة الوطنية ، ولولا هيمنة النظام الرجعي وتسلطه لتم تحرير كامل التراب الوطني من خلال ثورتنا الوطنية من أجل الاستقلال التام والتي أجهضها تحالف الاستعمار – بشقيه الفرنسي والاسباني – والنظام المغربي ٠

وعندما أتيحت الفرصة مجددا ، بعدما اضطر النظام الى التبني الشكلي لقضيتنا الوطنية ، نهض الشعب المغربي كالرجل الواحد وأقبل على العطاء والتضحية بالغالي والنفيس من أجل انتصار قضية التحرير الحقيقي٠

لكن جواب النظام كان هو المساومة والتقسيم والاقتسام في حضيرة الاستعمار الجديد ، مما أدى الى تشويه قضيتنا العادلة أمام الرأى العام التقدمي وأمام جل أصدقاء شعبنا ٠أنفسهم ، وبالتالي فتح ثغرة أساسية وفتح الباب واسعا للاطروحة الانفصالية للنيل من وحدة شعبنا وضرب طموحاته في التحرر والتقدم ٠

واليوم ها هو مطبخ المساومات بين كل "الاطراف" يعد "الحلول" الاستعمارية الجديدة ليفاجىء بها الشعب المغربي من جديد كما جائته وفرضت عليه "اتفاقية مدريد الثلاثية" كأمر واقع كرست التفريط في السيادة الوطنية والتحرير بمفهومه الشعبي٠

٢) ان أى "حل" من الحلول التي تدور الشائعات حولها ، مثل مشروع كيان في الجزء الجنوبي من الصحراء الذى تفضل النظام وأهداه الى شقيقه الرجعي في موريطانيا ، لن يكون سوى تجسيد حي لفشل السياسة الرجعية للنظام المغربي اتجاه القضية الوطنية – تلك السياسة التي تتماشى بشكل موازى مع الاضطهاد الطبقي الذى يمارسه ضد أوسع الفئات الشعبية – من جهة ، ومن جهة ثانية تجسيد الطموحات الانفصالية التي تعمل على التجزئة والنيل من مصلحة الشعب المغربي في الوحدة والتقدم ، وهي في نفس الوقت مصلحة كل شعوب المغرب العربي وطموحاتها المشروعة في اعادة بناء وحدتها وتكاملها الشامل ٠

ان أى حل من هذا القبيل الذي يحضر في الدوائر المغلقة في غياب تام عن الشعب المغربي ودون مجرد أبسط اخبار ، لن يلزم سوى من ساهم في طبخه وانجازه ، أما الجماهير الشعبية المغربية وقواها التقدمية ، فتحتفظ بحقها الكامل في ممارسة الموقف الوطني الصحيح ، المتماشي مع أهدافها في التحرير الشعبي الحقيقي بدون مساومة ولا مقايضة وفي اطار النظرة الوحدوية العادلة والشمولية ٠

سبتة ومليلية

خطوة أخرى نحو تقنين الاحتلال

================

أقبلت السلطات الاسبانية على خطوة جديدة نحو تقنين احتلالها الاستعمارى لسبتة ومليلية والجزر الجعفرية ، وذلك بعزمها على الحاق المدينتين المغربيتين باقليم "الاندلس" الاسباني عن طريق تنظيم انتخابات محلية لتعيين باشوين يكونان من أصل مغربي وينتسبان الجنسية الاسبانية ٠

واذا كانت هذه المحاولة تدخل في السياق الطبيعي للمارسة الاستعمارية الاسبانية فانها قد تمكنت فعلا من ايجاد بيادقة وعملاء لها ٠ فزيادة على بعض الخونة المحليين الذين لم تجد السلطات الاسبانية أى صعوبة في استمالتهم لمشروعها الاستعمارى ، يقف النظام المغربي موقف التواطئ والعمالة بحكم تحالفه مع الاستعمار والدوائر الامبريالية ٠ أما البرلمان وغيره من المؤسسات الشكلية ، فلا موقف لها غير السكوت المطبق٠٠٠

واذا كان من العادى أن يقف النظام المغربي ومؤسساته المصطنعة هذا الموقف المخزى ، فان الاخطار البالغة التي تحدق بالمدينتين المغربيتين تطرح أكثر من أى وقت مضى تظافر جهود كل القوى الوطنية لمواجهة العدوان والاحتلال وفضح تكالب الرجعية المغربية مع المصالح الاستعمارية وتعبئة جماهير شعبنا للحيلولة دون تمرير المساومة على جزء من ترابنا – مثلما مرت على الجزء الجنوبي في الصحراء المغربية – بل أخطر من ذلك: تقنين أوضاع استعمارية بحتة على سبتة ومليلية والجزر الجعفرية في تحدى كامل للشعب المغربي وللرأى العام الدولي٠

في عيد الطبقة العاملة :

القمع والارهاب لن ينال من عزيمة الكادحين على الكفاح المستمر من اجل العدالة الاجتماعية والتحرر الحقيقي.

حل فاتح ماي هذه السنة وبلادنا تعيش أخطر أزمة عرفتها في عهد الاستقلال الشكلي وذلك على مختلف الاصعدة : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

لقد دأب النظام الرجعي منذ بداية هذا العهد، على ربط بلادنا هيكليا بالمصالح الاجنبية وتسخير كل امكانياتها الاقتصادية والبشرية والاستراتيجية لخدمة نفس المصالح ولتكريس التبعية والخنوع للامبريالية العالمية ضدا في مصالحنا الوطنية وعلى طموحات شعبنا في استكمال تحرره وبناء مجتمع العدالة والرخاء.

وها هي ذي نتائج السياسة اللاوطنية واللاشعبية تؤدي الى أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل — ويضطر النظام نفسه للاعتراف بخطورتها ويلجأ للدعوة الديماغوجية بضرورة التخفيف من الهوة بين حفنة الاغنياء وأمة الفقراء، تلك الهوة التي عمل باستمرار على توسيعها وتعميقها — تتجلى معالمها في تضخم مالي يفوق ١٦ في المائة، وفي تصاعد أسعار المواد الاساسية بنسبة ٤٠ في المائة في مدة السنة الواحدة، مع تجميد في الاجور استمر سنوات عديدة، وبالتالي تدهو فاحش في القوة الشرائية لاوسع الجماهير الكادحة وفي ديون خارجية كادت ترهن طاقات البلاد برمتها...

أما على الصعيد الاجتماعي وكانعكاس مباشر للازمة الاقتصادية فان الاوضاع التعليمية والفوضى الادارية الموسمية التي تتم بها، لا تزال تزدادترديا يوما عن يوم، وتجعل رجال التعليم في عجز عملي عن ممارستهم العادية لمهنتهم، وتلحق اليأس بمستقبل شبابنا الذي يصطدم بالحواجز العديدة التي تنصب أمامه نتيجة الطابع النخبوي واللاديموقراطي للسياسة التعليمية القائمة، فينعكس كل هذا بأزمة اجتماعية تمس أغلب العائلات المغربية التي ترى أبناءها محرومة من أبسط حقوقهم في التعليم والمعرفة وتراهم عرضة للتشرد والضياع...

ولا فائدة في تشريح أزمة الصحة والشغل فالمواطن المغربي يدرك جيدا أن لا أمل في التوجه لهياكل الدولة في هذا المجال، رغم ما يؤديه من ضرائب ونفقات، فالصحة أصبحت امتيازا خاصا بالمحظوظين، والشغل لم يعد "حق كل مواطن"، بل مكسب ينال بالكد والجهد وفي غالب الاحيان باللجوء الى طرق الرشوة والمحسوبية.

وتشكل أوضاع عمالنا المهاجرين الذين دأب النظام على اعتبارهم مجرد طاقة بشرية تصديرية ومصدرا عجيبا للعملة الصعبة، تشكل هذه الاوضاع التي تلتقي في تدهورها مصالح النظام وقمع الرأسمال الاجنبي، أبشع مظهر من مظاهر الازمة الاجتماعية الراهنة.

ويكفينا أن نلخص جوهر الازمة التي تعيشها في كون الزيادة في الدخل القومي لا تفوق حاليا ١،٥ في المائة، في حين أن عدد السكان يزداد بنسبة ٣،٢ في المائة سنويا، لنقول أن السياسة اللاشعبية الراهنة قد أقحمت بلادنا في طريق التقهقر والرجوع الى الوراء، وليس الحد الادنى من النمو كما هو الحال بالنسبة لاغلب البلدان "المتخلفة".

أمام هذه الاوضاع كان من الطبيعي والمشروع أن تنهض الجماهير الكادحة وفي طليعتها الطبقة العاملة للدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية، وكان من العادي أن يشهد نضالها تطورا جديدا كما كان الحال بالنسبة لموجة النضالات النقابية العارمة التي عرفتها كل القطاعات الحيوية (النقل، السكك الحديدية المعادن، البريد، التعليم، الصحة، القطاع الخاص...) التي عبرت من خلالها الجماهير الكادحة على المستوى الرفيع في النضج والوعي وكذا الثبات والمسؤولية.

ان مجمل هذه الكفاحات التي هزت البلاد وتركت صداها في مختلف الانحاء والقطاعات، هي كفاحات عادلة من أجل تلبية حد أدنى من المطالب بل من أجل لقمة العيش اليومي.

لكن النظام الرجعي لم تكن من طبيعته ولا من مصلحته، ولا كذا من عادته، الاهتمام بالمطالب المشروعة والقضايا العادلة للجماهير الشعبية، اذ هو يكن لها العداء التاريخي، ويعتبرها خصمه الاول والوحيد، ويسهر يوميا علي تنظيم نهبها واستغلالها من طرف طبقته الاقطاعية الرأسمالية الغارقة في البذخ والرخاء

ان النظام لم يتردد، رغم ادعاءاته في الديموقراطية والمغرب الجديد، في تسليط القمع الوحشي على الحركة النضالية، كما تجلى ذلك في الاعتقالات الواسعة في صفوف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل — المنظمة الفتية التي حملت على عاتقها النهوض بالكفاح النقابي للطبقة العاملة — التي تعرض المئات من مناضليها الى الاعتقال والتنكيل والاضطهاد والتعسف المادي والمعنوي: جلد المعلمين والاساتذة المضربين بالدرالبيضاء وحلق رؤوسهم، تطويق رجال التعليم بتطوان وتزنيت، تنظيم محاكمات صورية بعث قوانين سنت في عهد الاستعمار، الطرد الجماعي من الوظيفة العمومية في تحد تام للقوانين والدستور منع اجتماع مجلس التنسيق للمنظمة الطلابية رغم قرار رفع الحظر عنها...

ان هذه الممارسة ليست بالجديدة أو الغريبة على نظام أوتوقراطي كومبرادوري معادي للمصالح الوطنية والشعبية، وحارس أمين للامتداد الامبريالي داخل بلادنا وخارجها، في الوطن العربي وافريقيا.

ان هذه الممارسة في الحقيقة تلحق الفشل الذريع بمحاولة التستر وراء "الوطنية و "الديموقراطية" كما يحاول النظام، وتنكشف للعيان طبيعة الاجماع المزعوم والانفتاح الهش الذى دعا اليهما، فهو لم ينادي سوى لاجماع يحقق من خلاله "سلما اجتماعيا" يترك له الفرصة لاعادة ترتيب أوضاعه وتمتينها داخليا وخارجيا، ولم يرغب سوى في واجهة ديموقراطية شكلية للتغطية عن حقيقته الديكتاتورية القمعية.

لكن كل هذه الحسابات ذهبت سدى..

وها هي الجماهير الكادحة تقيم الدليل بكفاحاتها وتضحياتها الجسام، على أن أزمة النظام الراهنة هي أزمة هيكلية لا فائدة ولا جدوى في تغليفها بالواجهات الشكلية، اذ أن واقعها الملموس يترجم يوميا بالتعميق المستمر للا زمة المتعددة الجوانب التي تعيشها البلاد، كما تقيم الدليل على أن لا سبيل في التحرر والانعتاق سوى عن طريق النضال الوطني الديموقراطي الحازم المناهض للامبريالية وعملائها المحليين — يمثلهم ويجسدهم النظام القائم — بدون مساومة ولا مغامرة... انه الطريق الوحيد لاستكمال التحرر الحقيقي وتحقيق شروط البناء الاشتراكي.

عاش فاتح ماي رمز للكفاح والصمود

النصر لشعبنا

DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : MAURICE BLANC
IMPRIMERIE : E3 EXPANSION.

COMMISSION PARITAIRE N° 60 800
DISTRIBUÉ PAR N.M.P.P.